S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/341
22 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه رسالة موجهة إليكم من السيد فارس بويز وزير خارجية لبنان (انظر المرفق).

كما يشرفني أن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سمير مبارك
السفير
الممثل الدائم

220498 220498 98-11088

المرفـق

[الأصـل: بالعربيـة]

رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من
وزير خارجية لبنان إلى رئيس مجلس الأمن

كان المندوب الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة قد وجه إليكم بتاريخ ١٩٩٨/٤/٦ رسالة يبلغكم بموجبها مقررات اتخذتها لجنة الأمن الوطني للحكومة الاسرائيلية حول طرح إسرائيلي بتطبيق القرار ٤٢٥. وطلب المندوب الاسرائيلي توزيع الرسالة كوثيقة رسمية على الدول الأعضاء.

يهمني أن أحيطكم علما فيما يلي بموقف الحكومة اللبنانية من هذا الطرح.

إن هذه الوثيقة، بعد التصريحات الاسرائيلية الصادرة عن رئيس الحكومة أو وزير الدفاع عبر وسائل الإعلام، تشكل أول موقف رسمي صادر عن إسرائيل، بالرغم أن مصدره ليس قرار الحكومة، بل موقف "لجنة الأمن الوطني" المنبثقة عنها. أن الحكومة الاسرائيلية لم تصدر بعد قرارا واضحا حول الموضوع.

أولا: إن الحكومة اللبنانية متمسكة بضرورة تطبيق القرار ٤٢٥، الصادر عن مجلس الأمن نصا وروحا، كما ورد ذلك في القرار ٤٢٦ الذي شكل الآلية التنفيذية للقرار المذكور.

إن القرار ٤٢٥ يتميز بدقة ووضوح متعمدين، حيث أن مجلس الأمن طالب من خلاله إسرائيل بانسحاب كامل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة حتى الحدود الدولية، وفوري، دون تجزئة مرحلية لهذا الانسحاب.

إن مجلس الأمن لم يربط ضرورة تنفيذ هذا القرار، بشروط أمنية أو سياسية، تتطلب مفاوضات أو من شأنها أن تؤمن لاسرائيل مكاسب وأثمان على حساب السيادة اللبنانية. لذلك تطالب الحكومة اللبنانية مجلس الأمن مصدر القرار، كما تطالب إسرائيل الدولة المحتلة، بتنفيذ هذا القرار كما ورد، ودون شروط من شأنها تغيير معالم وطبيعة وأهداف هذا القرار.

ثانيا: عبر الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن، كما عبر المواقف المطروحة من خلال وسائل الإعلام، وضعت الحكومة الاسرائيلية، وبالرغم من زعمها أنها لم تفعل، عددا من الشروط التي من شأنها، لو أخذ بها، أن تدخل تعديلات أساسية وجوهرية على القرار ٤٢٥ والقرار ٤٢٦ المتمم له. إن هذه التعديلات تشكل تغييرا للبنية القانونية والسياسية، لا بل لكل أهداف القرار ٤٢٥.

إن مطالبة الحكومة الاسرائيلية "بمفاوضات مع لبنان، من أجل التوصل إلى ترتيبات أمنية وضمانات" لا تهدف إلا إلى جر لبنان لمفاوضات، تستعمل لإثبات عدم إمكانية تنفيذ القرار المذكور، وإلغاء طابعه الملزم والواضح والصريح، لا بل إلى ربطه بمستلزمات عديدة، تنطلق من عناوين لتصل إلى تفاصيل معطلة لفحوى القرار. إن هدف إسرائيل هو تفريغ القرار من مضمونه، كما هي الحالة على مستوى اتفاق أوسلو في المسار الفلسطيني، أو التراجع عن الضمانات على مستوى المسار السوري.

إن مجرد قبول لبنان مبدأ التفاوض حول قرار صادر عن مجلس الأمن، أعلى سلطة دولية، إضافة إلى عدم جوازه من ناحية صدقية هذه القرارات، سيستعمل من قبل إسرائيل حتما كتنازل لبناني عن مضمون هذا القرار، من أجل التذرع لتعطيله.

إن ما تهدف إليه حكومة إسرائيل عبر طروحاتها هذه ليس تنفيذ هذا القرار، بل استعماله كعنوان ترغيبي لمفاوضة لبنان حول طرح ورد في ١٧ أيار/ مايو سنة ١٩٨٣، يكشف نوايا إسرائيل، من خلال الشروط العديدة المتعلقة، بنقاط تمركز أو أدوار للميلشيا الاسرائيلية، أو تقييد لدور الجيش اللبناني، وبشكل عام انتهاك سيادة لبنان على أرضه.

إن الهدف الثاني بعد انتزاع مبدأ التفاوض، هو انتزاع مبدأ "الترتيبات الأمنية والضمانات" وكم هي غامضة، والتي من شأنها أن تعطي إسرائيل حق فرض مفهوم خاص بها، يحول عدم التوصل إلى تفاهم حوله، إلى تجميد تنفيذ القرار ٤٢٥، لا بل أن استعمال تلك المقاييس بوجه باقي الأطراف العربية لاحقا قد يجعل لبنان، عبر قبوله بها إضافة إلى قبوله التفرغ عن سيادته على أرضه، مساهما بفرض تلك المفاهيم على غيره.

ثالثا: لا يسعنا حيال هذه الطروحات، إلا أن نضع الأمور ضمن إطارها السياسي الواقعي، عبر التذكير بكيفية تعاطي رئيس الحكومة الاسرائيلية مع عملية السلام. فبعد أن أعلن بوضوح عن نواياه حول تغيير معادلة الأرض مقابل السلام، وحول إعادة تفسير القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، مارس رئيس الحكومة الاسرائيلية أسلوبا مزدوجا، يهدف إلى تفريغ العناوين السياسية من جهة، فيما يستعمل الاعلام لتجميل صورته السياسية وإخفاء معالم تعنته الباطني بهدف إسقاط السلام من جهة أخرى.

وفيما يصل لبنان، عبر تمسكه بالقرارات الدولية، ليس فقط على الحفاظ على مصالحه العليا، وهذا حق له وواجب عليه، بل حرصا أيضا على صدقية الشرعية الدولية، وعلى مبدأ عدم السماح بالتلاعب بقراراتها من قبل دولة عضو في الأمم المتحدة، كاسرائيل، وفق أوضاعها الداخلية أو الدولية، فإن حكومة اسرائيل تحاول تشويه القرار ٤٣٥، معتمدة على الاستفادة من توازنات دولية لأجل ذلك، ولأجل نسف عملية السلام الشامل وصرف الانتباه عن سلبيتها في التقدم على باقي المسارات.

من هنا، فإن تلك الممارسات لا تشجع على الاعتقاد بأن حكومة اسرائيل، التي تطالب بالتفاوض حيث لا يجب حول القرار ٤٢٥ فيما ترفض التفاوض حيث يجب حول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، تقوم بطرح كهذا ببراءة عما ذكرنا سياسيا وقانونيا وإعلاميا.

رابعا: لقد دخل لبنان عملية السلام على أساس تنفيذ القرار ٤٢٥، وعلى أساس التفاوض للوصول إلى حل عادل ودائم وشامل منبثق عن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. أنه يؤكد أنه لا يزال ملتزما بعملية السلام هذه، طبقا لمبادئها.

إن أيـــة مفاوضات بين لبنان وأسرائيل لا يمكن أن تتم إلا حول المواضيع المتعلقة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ دون سواها والمتعلقة بالحقوق العربية ووضع مدينة القدس وحقوق اللاجئين الفلسطينيين والأطر المستقبلية للعلاقات السلمية، وذلك ضمن عودة إلى المفاوضات على كافة المسارات من النقطة التي كانت قد وصلت إليها.

إن لبنان ملتزم بالتضامن العربي عامة، وبالتضامن مع سوريا بشكل خاص، حيث يربطه بها اتفاق حول شمولية الحل وأسسه وحول رفض سياسة العزل والفصل والاستفراد التي تمارسها إسرائيل من خلال طروحاتها.

إن الأمن والاستقرار والسلام الحقيقي لا يمكن التوصل إليها إلا عبر عملية السلام، التي إن سقطت، أدخلت معها المنطقة في صراعات يصعب التنبؤ بانعكاساتها.

وعلى هذا، أرجو، سيادة الرئيس، أن تكون آراؤنا متوافقة في هذا الشأن، حيث أننا نعول دائما على مساندتكم، من منطلق حرصنا جميعا على تثبيت الشرعية الدولية، التي دونها لا تستقيم ديمومة العلاقات الدولية. وأنني أود أن أؤكد لكم أن بعض المساعي الاسرائيلية، التي تهدف إلى الضغط على مجلس الأمن من أجل تعديل قرارات اتخذها، لتصبح أكثر ملاءمة مع خططها الطامعة، من شأنها، إن نجحت، أن تهدم صدقية واستمرارية ثوابت مجلس الأمن والشرعية الدولية عبر تغييرها كلما تغيرت التوازنات، لذلك، فإننا نعول على تمسككم مثلنا بضرورة تنفيذ القرارات الدولية نصا وروحا وكما صدرت، وعدم القبول بتشويهها أو تفريغها من مضامينها الحقيقية.

(توقيع) فارس بويز
وزير الخارجية